

مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global

تباطؤ تراجع الأوضاع الاقتصادية في شهر مايو

مؤشر PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global
المؤشر، معدل موسميًا، أكثر من 50 نقطة = تحسن على أساس شهري



جمعت البيانات خلال الفترة من 12 إلى 21 مايو 2025.
المصدر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global © S&P Global 2025.

انخفاض الإنتاج والأعمال الجديدة بمعدلات أبطأ مقارنةً بشهر أبريل

تسارع تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج إلى أعلى مستوى له في خمسة أشهر

الشركات تقلل من نشاط الشراء وتقلص القوى العاملة

عاد اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر إلى الاستقرار في شهر مايو، حيث أشارت أحدث دراسة لمؤشر مديري المشتريات التابع لشركة S&P Global إلى انكماشات أقل حدة في الأعمال الجديدة والإنتاج.

وتراجع الأداء العام للشركات بأبطأ وتيرة خلال ثلاثة أشهر، حيث أفاد عدد أقل من الشركات بانخفاض مبيعاتها للعملاء. ومع ذلك، فقد خفضت الشركات مشترياتها بأسرع معدل في سبعة أشهر واستمرت في السماح بانخفاض أعداد الموظفين.

أبرزت دراسة شهر مايو أيضاً ارتفاعاً في ضغوط التكلفة، مدفوعة بارتفاع أسعار الموردين وعدم استقرار أسعار الصرف. وكان معدل التضخم في أسعار مستلزمات الإنتاج هو الأسرع في عام 2025 حتى الآن، مما أدى إلى ارتفاع جديد في أسعار البيع.

مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) في مصر التابع لـ S&P Global المعدل موسميًا - هو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط. ويتم حسابه من خلال مقاييس الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات.

ارتفع مؤشر مديري المشتريات الرئيسي من 48.5 نقطة في شهر أبريل إلى 49.5 نقطة في شهر مايو، لكنه ظل أقل من المستوى المحايد (50.0 نقطة)، مما يشير إلى تدهور في الظروف التشغيلية للشهر الثالث على التوالي. ومع ذلك، كان المؤشر أعلى من متوسطه على المدى الطويل البالغ 48.2 نقطة.

سجلت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط العاملة في مصر انخفاضاً في مستويات الإنتاج خلال شهر مايو. وفي كثير من الحالات، ربطت الشركات المشاركة في الدراسة الانكماش بانخفاض حجم الطلب في ظل ضعف الطلب من جانب العملاء. ومع ذلك، فقد انخفض الإنتاج والطلبات الجديدة بشكل طفيف، وبدرجات أقل مقارنةً بشهر أبريل.

دفع انخفاض حجم الأعمال الجديدة للشركات إلى تقليص نشاطها الشرائي. وكان الانخفاض الأخير طفيفاً، ولكنه الأسرع منذ شهر أكتوبر الماضي. ووفقاً لأعضاء اللجنة، فعالباً ما تم تقليص المشتريات لضمان بقاء المخزون عند مستويات منخفضة ومنظمة. وفي الواقع، لم يرتفع مخزون مستلزمات الإنتاج إلا بشكل طفيف.

أشارت البيانات الأخيرة أيضاً إلى انخفاض أعداد القوى العاملة في القطاع الخاص غير المنتج للنفط، مع انخفاض إجمالي للعمالة للشهر الرابع على التوالي. ومع ذلك، وتماسكياً مع الاتجاه العام الملاحظ خلال هذه الفترة، كان معدل فقدان الوظائف طفيفاً. وقد علقت الشركات المشاركة بشكل رئيسي على قرار عدم استبدال الموظفين الذين غادروا طوعاً وبأخرين جُدد. وعلى الرغم من انخفاض أعداد الموظفين، لم يشهد حجم الأعمال غير المنجزة سوى تغير طفيف.

تعليق

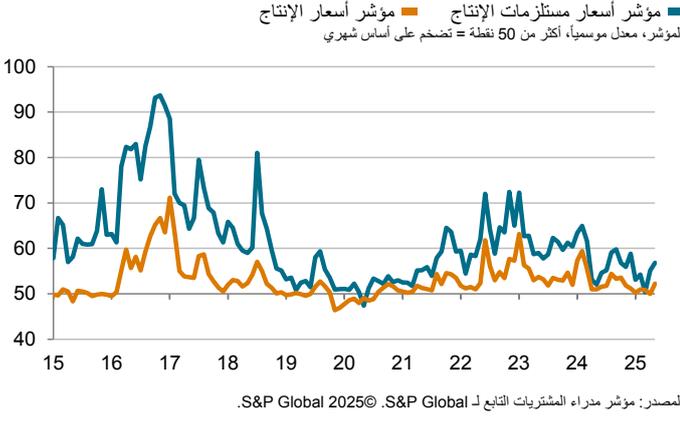
صرّح ديفد أوين، خبير اقتصادي أول في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"على الرغم من أن العديد من مقاييس مؤشر مدراء المشتريات الرئيسية ظلت تشير إلى تدهور في ظروف الأعمال في شهر مايو، إلا أن وتيرة الانخفاض الإجمالية لم تكن حادة كما كانت في شهر أبريل، بل كانت أقل حدة من المتوسط التاريخي للدراسة. وتراجعت وتيرة انخفاض الإنتاج والطلبات الجديدة إلى أبطأ معدلاتها في ثلاثة أشهر، بدعم من عودة النمو في قطاع التصنيع. ومع ذلك، واصلت عدد من الشركات المشمولة بالدراسة الإبلاغ عن ضعف في الطلب في السوق، مما دفعها إلى تقليص المشتريات والعمالة.

"ارتفع معدل تضخم التكاليف بشكل أكبر في شهر مايو، ليصل إلى أعلى مستوى له في عام 2025 حتى الآن. وتأثرت الشركات تحديداً بارتفاع أسعار المشتريات، مما دفعها إلى تمرير جزء على الأقل من هذه الزيادة إلى العملاء. وتمت الإشارة إلى أن حالة عدم اليقين في أسواق العملات والمخاوف بشأن أوضاع التجارة العالمية المستقبلية في ظل الرسوم الجمركية الأمريكية كانت من العوامل التي أدت إلى ارتفاع أسعار الموردين".

واجهت الشركات غير المنتجة للنفط أعلى معدل تضخم في تكاليف مستلزمات الإنتاج في خمسة أشهر خلال شهر مايو. وجاء هذا التسارع مدفوعاً بشكل رئيسي بالزيادة الحادة في أسعار المشتريات، حيث علقت الشركات على ارتفاع تكاليف العديد من السلع، بما في ذلك الوقود والأسمت والورق. كما تمت الإشارة إلى تقلب أسعار الصرف، وخاصة أمام الدولار الأمريكي، كعامل وراء ارتفاع التكاليف. وفي الوقت نفسه، ارتفعت نفقات الأجور بشكل طفيف فقط. ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار البيع بأقصى معدل لها في سبعة أشهر في شهر مايو بعد استقرارها في شهر أبريل، حيث سعت الشركات إلى تمرير جزء من الارتفاع في التكاليف إلى العملاء.

عند تقييم التوقعات على مدى الـ 12 شهراً المقبلة، كانت الشركات غير المنتجة للنفط في مصر أكثر تفاؤلاً قليلاً مقارنة بشهر أبريل، إلا أن مستوى التفاؤل ظل ضعيفاً وفقاً للمعايير التاريخية. وأشارت بعض الشركات إلى أن الضغوط السعرية المستمرة وضعف الطلب قد أثرا سلباً على توقعات الإنتاج.



معلومات الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global Market Intelligence
رقم الهاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

كريتي كورانا
الاتصالات المؤسسية
S&P Global Market Intelligence
رقم الهاتف: +91-971-101-7186
kritikhurana@spglobal.com
press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل استلام البيانات الإخبارية من ستاندر أند بورز غلوبال، يرجى إرسال رسالة إلى البريد الإلكتروني: press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، يرجى الضغط هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global من الردود على الاستبيان المُرسل إلى مديري المشتريات في لجنة تضم 400 شركة من شركات القطاع الخاص. يتم تقسيم اللجنة حسب حجم القطاع التفصيلي والقوى العاملة للشركة بناءً على المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي. بدأت عملية جمع البيانات في أيريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للإنتاجيات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%) ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى التواصل على: economics@spglobal.com.

مؤشر مديري المشتريات المعدل بواسطة S&P Global

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات PMI® (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفصلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصناعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للاقتصادات. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات مهمة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصاً جديدة ونعزز على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

نسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالمياً للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعده المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

إخلاء مسؤولية

توكل ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو المعارضة، أو الناجمة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global أو حصلت على ترخيص بـ المحيطة و/أو لشركائنا التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings. وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفر المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفر المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.